



نخيل نيوز /متابعة

أكد مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية مظهر محمد صالح، أمس الخميس، استقرار الموارد النقدية وضمن تدفق الرواتب والمعاشات، وفيما أشار إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل إيجابي على 85% من حركة الطلب الكلي، لفت إلى أن لا مشاكل في تمويل الموازنة للرواتب والإيرادات النفطية وغير النفطية.

وقال صالح في تصريح للوكالة الرسمية إن "هناك أولويات في الموازنة العامة للدولة تركز على ضمان التدفق الشهري لمرتبات المشتغلين في القطاع الحكومي والشركات العامة، بالإضافة إلى متلقي المنح والأجور وفتات المتقاعدين والرعاية الاجتماعية".

وأضاف، أن "الأولويات تأتي ضمن الشق الجاري للموازنة العامة"، مؤكداً، "عدم وجود أي مشاكل في تدفق الموارد النقدية إلى الموازنة، سواء من الإيرادات النفطية أو غير النفطية".

وأوضح صالح، أن "ما يتم تداوله حول صعوبات مالية هي سيناريوهات تخيلية تهدف إلى خلق حالة من عدم اليقين"، مشيراً إلى، أن "نحو 8 ملايين مواطن عراقي يستفيدون من المدفوعات الشهرية التي تغطي احتياجات قرابة 35 مليون عراقي شهرياً عبر نظام الإعالة الأسرية".

وتابع، أن "التنسيق بين السياسة النقدية والمالية يعمل على توفير أفضل أداء واستقرار للإنفاق الحكومي الشهري، وهو ما يُعرف بـ"الحيز المالي"، الذي يضمن سرعة ومرونة في تمويل السياسة المالية بما يتلاءم مع "الحيز النقدي" في السياسة النقدية".

وأكد مستشار رئيس الوزراء، أن "الإنفاق الحكومي يشكل نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد سنوياً، مؤثراً بشكل إيجابي على أكثر من 85% من حركة الطلب الكلي في العراق، مما يدعم استدامة النشاط الاقتصادي ويحميه من مخاطر الركود".

## نخيل نيوز

وأشار إلى، أن "السياسة الاقتصادية تولي اهتماماً دقيقاً لضمان توقيتات الإنفاق التشغيلي دون توقف، حيث لم يتجاوز معدل النمو في التضخم السنوي 3%، مما يعكس تحكماً دقيقاً في إدارة السيولة النقدية والإنفاق العام".  
ولفت إلى، أن "استقرار وفعالية السياسات النقدية والمالية تسهم في تعزيز الثقة الاقتصادية وتوفير الحماية اللازمة للاقتصاد العراقي من التحديات المستقبلية".